

المحاضرة الخامسة: مراحل سير مهمة المراجعة الجبائية

المرحلة الأولى: مرحلة الاعداد لمهمة المراجعة

تبدأ عملية الإعداد للمهمة بالمعرفة الجيدة للمؤسسة بغية التعرف على المشاكل والأخطار المحتملة، وهذا لأجل وضع تصور لتوجيه مستقبل الأعمال، وتنقسم هذه المرحلة إلى:

* الأعمال التحضيرية للمهمة:

يبدأ المراجع أعماله بجمع المؤشرات والمعلومات العامة للمؤسسة بمعرفة:

- المكونات التي تسمح بتعريف المؤسسة؛

- الأدوات التي تسمح بتسيير المؤسسة؛

- القطاعات التي يمارس فيها نشاط المؤسسة.

هذه المؤشرات تساعد على تحديد مصادر الأخطار التي تحيط بالمؤسسة سواء كانت متعلقة بنشاطها من أجل التطور أو المتعلقة بتنظيمها الإداري والمحاسبي والجبائي.

* التخطيط والتحضير لبرنامج العمل:

بغية تقدير الحالة الجبائية للمؤسسة يضع المراجع مخطط لسير مهمة المراجعة الجبائية والذي يحتوي على النقاط التالية:

- التعرف على المؤسسة؛

- التعرف على الوثائق القانونية، المحاسبية والتسييرية للمؤسسة، ويتعلق الأمر بتقارير محافظي الحسابات، وقرارات مجلس الإدارة و الجمعيات العامة؛

- التعرف على الإتفاقيات الرئيسية المبرمة من طرف المؤسسة من خلال فحص عقود الإيجار، عقود التأمين، القروض، وغيرها؛

- التعرف على الخصائص الجبائية للمؤسسة؛

- التعرف على علاقة المؤسسة بإدارة الضرائب.

المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ المهمة

يقوم المراجع الجبائي بتقييم نظام الرقابة الداخلية قبل الشروع في عملية المراجعة.

* تقييم نظام الرقابة الداخلية:

حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) الفرنسية «نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق، بضمان الحماية، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرز ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة».

وكذلك حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن (نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية.

ويلجأ المراجع الجبائي إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال استبيان خاص بالجانب الجبائي وكذا إجراء التحليل المالي للتصريحات المودعة من خلاله يستخلص نقاط القوة والضعف، وبالتالي إبداء الرأي حول نوعية الإجراءات الجبائية للمؤسسة.

* تنفيذ إجراءات التحقيق المباشر:

التحقيق المباشر هو طلب تأكيدات من طرف المسؤولين المكلفين بالجانب الجبائي، من أجل تكوين رأي حول صدق المعلومات الجبائية المختبرة، والهدف من هذه الاجراءات هو إبداء رأي حول مدى إنضباط المؤسسة وإحترامها للتشريعات الجبائية، وعلى المراجع التأكد من:

- المؤسسة غير معرضة لمخاطر جبائية لم يتم تحديدها؛

- التحقق من أن التكلفة الضريبية في حدها الأدنى؛

- تحديد الخيارات التي أقدمت عليها المؤسسة.

كما أنه على المراجع العمل على التحقق من احترام قواعد المضمون وكذا القواعد الشكلية والزمنية:

- مراقبة قواعد المضمون:

تعتبر الوثائق المحاسبية دعامة أساسية لمعظم العمليات ذات الأثر الجبائي، ولهذا فإن المراجعة المحاسبية يجب أن تكون وسيلة بالنسبة للمراجع الجبائي للتحقق من تطابق عمليات المؤسسة مع الأحكام الجبائية.

- مراقبة القواعد الشكلية والزمنية:

حيث يعمل المراجع على:

- يلاحظ المراجع بشكل خاص شروط إعداد التصريحات الجبائية؛

- التحقق من إعداد التصريحات وفقا لما نص عليه القانون المعمول به؛

- التأكد من أن المؤسسة تحتفظ بتصريحاتها ضمن مختلف الوثائق؛

- التحقق من أن المؤسسة كفيفة بالتبرير اللاحق للعناصر المصرح بها في التصريحات المودعة؛

- التحقق من أن المؤسسة تستعمل جداول لمقارنة التطابق بين مختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية والتصريحات الجبائية؛

- التحقق من مدى احترام القواعد الزمنية وهذا يكون من خلال وجود سجل للإستحقاقات الجبائية (Echéancier

fiscal)، حيث يسجل فيه مجموع إلتزامات المؤسسة الجبائية وكذا تواريخ تسديد مختلف الضرائب والرسوم... الخ، لأن

مبالغ العقوبات المترتبة عن التأخر في إيداع التصريحات أو في تسديد الحقوق من الضرائب والرسوم قد تكون كبيرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعداد تقرير المراجعة الجبائية

على المراجع إعداد تقرير يتضمن ما يلي:

- نتائج التحقيقات التي قام بها حيث يحدد التجاوزات والعقوبات المترتبة عنها؛

- توصيات موجهة إلى مسيري المؤسسة حيث يقترح حلول لها؛

- تقييم مدى الإمتثال للقواعد الضريبية فيما يخص العمليات والقرارات المدروسة وبالتالي تقرير إعادة النظر في النقائص،

الأخطاء والمخالفات الموجودة.

أ- خصائص تقرير المراجعة الجبائية:

* من حيث الشكل:

- للمراجع الجبائي الحرية الكبيرة في إعداد تقريره لأنه لا توجد معايير خاصة لذلك؛

- يكون التقرير شفهيًا أو كتابيًا، وهذا الأخير هو المفضل لأنه يعتبر وثيقة إثبات، مع إمكانية الرجوع إليه والاستفادة من نتائجه من طرف الإدارة وكذلك أثناء مهمة مراجعة جبائية لاحقة.

* من حيث المضمون:

يجب أن يبرز التقرير العناصر التالية:

- إبداء رأي حول أي عدم إنتظام مكتشف؛
- تقييم الخطر الجبائي مع مراعاة العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة وتبيان مسؤولية المكلفين بالوظيفة الضريبية داخل المؤسسة؛

- إقتراح الإمتيازات الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة؛

- تقديم توصيات لإصلاح العيوب والمخالفات وتحسين التسيير الضريبي للمؤسسة؛

- وصف مختلف الأعمال التي قام بها في إطار مهمته؛

- تقييم الصعوبات التي واجهته وعمليات المراقبة التي لم يتم بها والتي لم يستطيع أن يقوم بها.

ب- توصيات المراجع الجبائي:

- التوصيات ذات الطابع العلاجي:

وتتضمن:

- تصحيح الأخطاء الجبائية البحتة، والقيام بإجراءات التسوية والتعديل؛

- تصحيح الأخطاء الجبائية المحاسبية.

- التوصيات ذات الطابع الوقائي:

وتهدف إلى:

- لفت إنتباه المؤسسة إلى ضرورة أن تكون قادرة على تبرير وضعيتها الجبائية في حالة قيام إدارة الضرائب بعملية المراقبة؛

- البحث عن مصادر عدم الإنتظام والقضاء عليها؛

- إقتراح مقاييس وإجراءات تجنب المؤسسة من الوقوع في حالات عدم الإنتظام المكتشفة مرة أخرى؛

- إقتراح إجراءات أمان جبائي جديدة قد تتعلق بمعالجة النقائص الموجودة في الإجراءات القديمة أو تتعلق بإجراءات رقابة جديدة؛

- ضرورة إعتقاد المؤسسة على خبرة المراجع في اكتشاف حالات عدم الانتظام التي يصعب تحديدها لإيجاد التبرير المقنع في حال خضوع المؤسسة لرقابة إدارة الضرائب.